أوراق عدالة بالعربي

التجارة الحرّة في لبنان وتأثيراتها

نبيل عبدو

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)	
بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف غروف	
www.afalebanon.org	
Tel: +96176386477	**Mail:** info@afalebanon.org
Facebook: @AFAlternatives	**Twitter:** AFAlternatives
Youtube: AFAlternatives	**Skype:** arab.forum.for.alternatives

التجارة الحرّة في لبنان وتأثيراتها

نبيل عبدو

باحث لبناني في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية،

بالتركيز على قضايا العمل، الاقتصاد غير النظامي، السياسات الضريبية والمالية

منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

هذه الأوراق نتاج سمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية

وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

تحتّم دراسة التجارة الحرّة وتأثيرها في السياق اللبناني البحث في بنية وطبيعة الاقتصاد اللبناني وفلسفته وموقع التجارة فيه، فلبنان، على عكس العديد من الدول العربية، ليس عضوًا في منظمة التجارة الدولية، لكنّ تعريفاته الجمركية هي من بين الأدنى في المنطقة، وذلك يعود تحديدًا الى الدور الذي أرادته الحكومات والفئات المسيطرة للبنان. نتناول في هذا المقال موضوع التجارة الحرة في لبنان وتأثيره على الاقتصاد اللبناني والعدالة الاجتماعية. نلقي أوّلاً نظرة على واقع التجارة الدولية في لبنان، ثم نبحث في موقعها في الاقتصاد السياسي، وأخيرًا الأثر على العدالة الاجتماعية.

يُعتبر الاقتصاد اللبناني، تاريخيًا، اقتصادٌ منفتحٌ على التجارة الدولية، وقد تمّ تعميق ذلك خلال العقود الأخيرة، أي خلال مرحلة إعادة الاعمار بعد انتهاء الاحتراب الأهلي عام 1990، إذ شهدت تلك الفترة إلغاءً أو تخفيضًا في التعريفات الجمركية عن العديد من السلع، بحيث أصبح أكثر من 84 في المئة من السلع تتراوح نسبة الرسوم الجمركية المفروضة عليها بين 0 و5 في المئة وهذه النسبة هي الأدنى في المنطقة[1]. كما أن لبنان عضو في العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، وبالأخص مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع دول الـ"إيفتا" أي سويسرا، لشنشتاين، النروج وإيسلندا، وهو أيضًا عضو في غافتا أي منطقة التجارة العربية الحرّة الكبرى. ولكن الاتفاقية الأهم والأكثر تأثيرًا هي مع الاتحاد الأوروبي ضمن اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها في عام 2002 ودخلت حيّز التنفيذ عام 2006. وكانت لهذا النهج أسبابٌ عديدة أهمّها دعم ملف لبنان للدخول إلى منظمة التجارة العالمية والتأكيد على أن لبنان لا يزال مركزًا تجاريًا في المنطقة رغم الحرب الأهلية الطويلة التي مرّت عليه. إلا أنّ الأثر الملموس الأكبر لهذه السياسة التجارية كان تعميق العجز التجاري اللبناني، ففي عام 1995 بلغ العجز التجاري نحو 5 مليارات دولار أميركي، ليصل إلى 15.9 مليار دولار عام 2016[2]، ما يعادل 31% من الناتج المحلي.

تساهم عدة عوامل في العجز التجاري اللبناني من أهمها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فالأخير مسؤول عن 40%[3] من الواردات إلى لبنان ما يجعله أكبر شريك تجاري. وبطبيعة الحال تميل الكفة إلى الاقتصاد الأوروبي إذ أن صادرات لبنان إلى أوروبا لا تصل إلى 500 ألف يورو، أما صادرات أوروبا فتتجاوز الـ6.5 مليارات يورو في عام 2016. وفي ما يخص صادرات لبنان، نجد أن البلدان الرئيسية التي يصدّر لها لبنان هي جنوب إفريقيا، التي تستقبل 17% من مجمل الصادرات اللبنانية، ثم الإمارات العربية المتحدّة (8.6%) والمملكة العربية السعودية (8.3%). ولكن تركيبة الصادرات إلى هذه البلدان تعطي الدلالة الأكبر حول بنية الاقتصاد اللبناني، فـ 94% من الصادرات الى جنوب أفريقيا هي ذهب، و48% من الصادرات إلى الإمارات هي أحجار كريمة، وبالفعل، تشكّل الأخيرة 31%[4] من مجمل الصادرات اللبنانية إلى جميع الدول، أي أنها المنتج الأول الذي يصدّره الاقتصاد اللبناني. واللافت هنا أن لبنان لا يملك أحجارًا كريمة، فضلاً عن أنها سلع استخراجية يستوردها لبنان ليعيد تحويلها ويصدّرها، أي أنها سلع ذات قيمة مضافة متدنية وغير معقّدة صناعيًا.

من أجل فهم المخرجات التجارية أعلاه علينا العودة الى فلسفة وبنية الاقتصاد اللبناني. منذ الاستقلال، قامت الفلسفة الاقتصادية في لبنان على موقعه الجغرافي، الذي حوّله بعد احتلال فلسطين الى بلد ترانزيت تمرّ عبره التجارة مع الدول العربية. وعلى

[1] Dessus, Sebastien, and Joey Ghaleb. *Lebanon - Trade and Competition Policies for Growth.* World Bank, 2006
[2] The Observatory of Economic Complexity. https://atlas.media.mit.edu/en/
[3] Lebanon Trade Commission. http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/lebanon/
[4] The Observatory of Economic Complexity

الجانب الآخر الهجرة والانتشار اللبناني حول العالم حيث يرسل المغتربون الى أهلهم في لبنان حوالات مالية تدعم الاستهلاك العام، لذلك تمّ بناء الاقتصاد اللبناني على أنه اقتصاد تجّار تكون للتجارة اليدُ العليا فيه على حساب الصناعة. وبالفعل، عجزت السلطات اللبنانية منذ الاستقلال عن وضع سياسة صناعية، وفي الواقع، قام التجار بتنظيم إضرابات عدّة ونجحوا في إجبار الحكومات على سحب تدابير حمائية كانت موضوعة لدعم الصناعيين. تصف غايتس لبنان بـ "جمهورية التجار"[5]، وهو توصيف دقيق يعبّر عن ميل ميزان القوى في الاقتصاد السياسي اللبناني إلى طبقة التجار على حساب الصناعيين. لقد قدّم فواز طرابلسي وصفًا مفصّلاً لهذه الطبقة إذ (التي) اعتبر أنها "أوليغارشية تجارية مالية سيطرت على السلطة الاقتصادية خلال حقبة الاستقلال"[6] مكوّنة من تجمّع فيه (يحوي) 30 عائلة. وتملك تلك العائلات المصارف وشركات التأمين وشركات المقاولات، وكانت تحتكر كذلك وكالات حصرية تسيطر على الاستيراد.

بعد الاستقلال، اتخذت الحكومات اللبنانية إجراءات وتدابير لصالح التجار، فتم تحرير السوق المالية والتجارية على حدٍ سواء تماشيًا مع أيديولوجيتها الوطنية الرسمية القائمة على سياسة عدم التدخل التي دافعت عنها منذ الاستقلال. يؤكد غاسبار (2004) أن العوامل أعلاه من الأسباب الرئيسية التي أعاقت بروز قطاعات منافسة ومنتجة في لبنان لأن التدفقات النقدية كانت موجّهة أكثر نحو المعاملات المالية والنشاطات التجارية القائمة على الاستيراد والوساطة التي استفادت من الريوع المحتكرة عوضًا عن الاعتماد على الاستثمارات الخطرة والمبتكرة على المدى الطويل في قطاعات منتجة. "المشكلة في سياسة عدم التدخل في لبنان هي [...] في معدّل الاستثمارات المنخفض الناتج عن الأرباح أو المرتبط برأس مال ما يظهر غياب الحوافز أو الإشارات المناسبة التي يفترض أن ينتجها السوق في الأساس. بالنسبة للصناعيين، لم يتوفر أي سبب مقنع للاستثمار بشكلٍ كبير في الرأس المال الأكثر مخاطرة، فكان الخيار المفضّل استخدام الأرباح للاستهلاك أكثر من الاستثمار "[7]. أعيد إنتاج هذه الخاصية من خصائص الاقتصاد اللبناني خلال فترة ما بعد الحرب ولو من خلال زيادة الريوع التي أصبحت أكثر تجذّرًا وامتدادًا من خلال القطاع العقاري والمصارف، وتم دعمها عبر سياسة تثبيت سعر الصرف التي تبنّاها مصرف لبنان في العقود الثلاثة الأخيرة.

تمثّل حقبة تثبيت سعر صرف الليرة أحد أهم أسباب تعمّق الهوة التجارية في لبنان ووصول العجز التجاري إلى درجاتٍ مقلقة جدّا كما هي الآن، فالسياسة النقدية هذه، التي اعتمدها مصرف لبنان بالتوازي مع تعميق الانفتاح التجاري، أدّت إلى زيادة الحاجة إلى تدفق كبير للرساميل من الخارج من أجل تحقيق هدفين: أولاً، تمويل استهلاك اللبنانيين، وثانيًا، دعم تثبيت سعر الصرف عبر بناء مخزون كبير من الاحتياط في العملة الأجنبية، بالأخص الدولار الأميركي. كان على لبنان هنا اجتذاب الرساميل والأموال الكافية لهذه الغايتين بالاعتماد على تحويلات المغتربين، كما على دعم وتضخيم القطاع العقارات (في عام 2017 اتجهت 90%[8] من الاستثمارات المباشرة نحو العقارات) والمصارف، فتم شبه إعفاء للقطاعين من الضرائب، ورفع سعر الفائدة من أجل اجتذاب الودائع الى المصارف. أدى ذلك إلى تحويل الرساميل من الاستثمارات المنتجة في الصناعة إلى القطاعات

[5] Gates, Carolyn L. *The Merchant Republic of Lebanon.* London: The Centre of Lebanese Studies, 1998

[6] فواز طرابلسي. *تاريخ لبنان الحديث*. بيروت: رياض الريس، 1998.

[7] Gaspard, Toufic. *A Political Economy of Lebanon, 1948-2002.* Boston: Brill, 2004

[8] BLOMINVEST Bank. *Foreign Direct Investments in 2017,* 2018.

الريعية حيث الأرباح السهلة مما ساهم في تفكيك القطاع الصناعي أي الإنتاج والتصدير. وقد شهدت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي انخفاضًا مستمرًا منذ 1997 إذ شكلت 12.5% من الناتج المحلي، لتصل إلى 8.9% عام 2010[9]. وأدى كل ذلك إلى تعميق اللامساواة، التي تظهر من خلال الأرقام إذ أنّ 0.8% من المودعين يستحوذون على 51.8% من الودائع و60.5% من المودعين يستحوذون على 0.5% من الودائع[10].

لقد حاولنا في هذه الورقة بشكلٍ سريعٍ تفسير مخرجات التجارة الدولية في السياق اللبناني من خلال وضعها ضمن الإطار العام للاقتصاد السياسي للبنان وعلاقات القوة الكامنة التي تستفيد من هذا الواقع. ومن أجل تصحيح المؤشرات التجارية للبنان، هناك حاجة إلى تغيير بنيوية الاقتصاد اللبناني على مستوى السياسات الاقتصادية ووضع سياسة صناعية بشكل خاص، وصولاً إلى تغيير جذري في السياسة النقدية من أجل إتاحة تطوير ونمو الاقتصاد الحقيقي.

[9] Robalino, David, and Hanin Sayed. *Good Jobs Needed*. World Bank Group, 2012.
[10] زبيب، محمد. *كبار المودعين: من هم؟ كم يملكون؟*، 5 آذار 2018. ملحق رأس المال، الأخبار.